

البنائيات في نظم الجنائيات

منظومة شعري

للدكتور/المكي عبدالجليل محمد عبدالجليل

رمضان 1447هـ

مقدمة النظم

الحمد لله الذي شرع الأحكام صيانةً للأنام، وأرسى قواعد العدل لقطع دابر الخصام،
والقائل في محكم التنزيل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ﷺ، الذي أقام موازين
القسط، وتركنا على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فإن عمارة الأرض لا تستقيم إلا بحفظ الضرورات الخمس: (الدين، والنفس، والعقل،
والنسل، والمال). ولما كان "الاعتداء" طبعاً بشرياً يظهر عند غياب الوازع، فقد
أحكمت الشريعة الغراء نظام "الجنايات" ليكون زاجراً للمعتدي، وجابراً للمجني عليه،
وحامياً للمجتمع من الفوضى والظلم.

ونظراً لتعدد المسائل الفقهية وتعدد فروع الجنايات وتفاصيلها في بطون الكتب
المطولة، فقد استخرت الله تعالى في جمع أصولها وضوابطها في هذا المؤلف
الموسوم بـ "البنائيات في نظم الجنايات".

إن هذا الجهد ما هو إلا لبنة في بناء الصرح العدلي، فما كان فيه من توفيق فمن
الله وحده، وما كان فيه من نقص أو كبوة قلم فمن النفس والشيطان، وحسبنا أننا
طرقنا باباً من أبواب العلم النافع خدمةً لأمةٍ أُمّرت بالقسط والعدل.

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وقارئه والعمل به، وأن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في نشر الأمن والأمان في ديار المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الجنایات فی نظم الجنایات
للدكتور/ المكي عبد الجليل محمد

الجنایات مفردھا جنایة وهي اعتداء **** علي النفس او ما دونها عمدا واصرار
ومن لم يك قاصدا اهلاكها **** فإثبات ذلك ممكن يا جار
القتل بمثقل ومحدد **** وتسبیب وغمزة وهزار
و الوقز و الدالة واجهاض **** كل من له سائل منها
والضرب والرفس من شاق **** ومداوة بغير ذي خبرة وخيار
فان سقط القصاص لغير تعد **** فالدية على العاقلة بلا انكار
واثباتها بأمور ثلاثة عرفت **** شهادة عدلين وقسامة وقرار
وكيفية الايقاف للحاكم **** تركت ففيها ترتيب و إغزار
الجنایة فی الجرح لغير ذي **** عجماء فالجرح جبار
قد يأتي فعلها من عاقل او **** فاقد اهلية و ناقصها من طفل وكبار
فما اصاب الوجه والراس **** فسمه شجة لا تطلب بها الثأر
وما سواهما فذي الجراح **** وهو نوع يسبق الديات أعشار

وَهُوَ عَشْرَةٌ مِّنَ الْأَجْزَاءِ خَزَاهَا **** مِّنْ سَفَرِ الْكَمَةِ الْكَمَلِ الْكِبَارِ
الْخَارِصَةُ أَوْ حَارِصَةٌ سَمَّيْنَاهَا **** فَهِيَ بَائِنَةُ الْفَعْلِ وَالْمَضْمَارِ
وَمَا تَشْقُوقُ وَتَسِيلُ دَمٌ **** هِيَ دَامِيَةٌ إِذَا دَمَّهَا زَخَارُ
وَبَاضِعَةٌ تَشْقُوقُ قَلِيلٌ **** اللَّحْمُ وَالْجِلْدُ دُونَ الْكَسَارِ
وَ كُلُّ مَا تَعْمَقُ دُونَ الْعِظَمِ **** فَهُوَ مُتَلَاخِمَةٌ بِلَا شَرْحٍ وَافْتِقَارِ
السِّمْحَاقُ فِي لَحْمِ الرَّاسِ غَيْرٌ **** بِأَنَّ عِظْمَهُ لَكُنْهَ لِلْجِلْدِ نَحَارِ
لِاقْصَاصٍ فِي هَذَا مَجْتَمَعٍ **** وَلَادِيَةٌ مِنَ التَّخْتَارِ
وَلَا تَكُنْ سَائِبَةً مَّهْدَرَةً **** ارْشُوحُ وَحُكُومَةُ عَدْلٍ وَاعْزَارِ
وَالِدِيَّةُ التَّفْصِيلُ يَحْوِيهَا الْمُؤَضِّحَةُ **** مَظْهَرَةُ الْعِظَمِ فِي الرَّأْسِ دَوَارِ
فَالشَّرْعُ فَصْلُهُ فِيهَا بَيْنَ وَحَقِّهَا **** نِصْفُ الْعُشْرِ الدِّيَّةُ مِنْ بَكْرِ وَحَوَارِ
خَمْسٌ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ **** إِلَّا جُودٌ وَفَضْلٌ وَاكْبَارِ
الْهَاشِمَةُ تَهَشِّمُ الْعِظَمَ عِنْدَهُمْ **** فَعَشْرٌ مِنَ النُّوَاقِ لَا ضَارِ
الْمُنْقَلَةُ هَكَذَا اسْمُهَا لَا نَهَا **** تَنْقُلُ الْعِظْمَ هَشْمًا وَتَزْوَارِ
وَفِيهَا خَمْسَةٌ عَشْرٌ دُونَ نَقْصِيَّةٍ **** فَهِيَ حَقٌّ وَلَهَا وَذُ الْعَدْلِ يَخْتَارِ
أَمَّا الْمَأْمُومَةُ لِلْجِلْدِ خَارِقَةٌ **** وَوَاصِلَةٌ إِلَى الدِّمَاغِ مَضْمَارِ

ولم تصله لعة حصلت **** وهي ————— اكعابها زار
ثلث من الديات تحملها **** الي الولي اوصي وصغار
الدَامِغَةُ خراقة الجِلْدَة ابانت للدماغ **** ففيها ثلث كالسابقات اطوار
والقذف والسب والحدود اعرفها **** ففيها قواعد الــــزام واجبار
وجائفة من الجــــراح وقل بها **** ثلث للدية ذو العدل يختار
قد نظمت اليك الجنايات ففهمها **** فهي من التشريع اجزاء واحضار
من الفقهاء مجموع مقاصدها **** من الشرع احاديث واخبار
جزى الله من للدين علنا **** شنقيط مــــحظرة وحضار
خادم العلم العــــوي ينشرها **** ينل بها من الرحمن انوار

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وبعد، فقد انتهينا بتوفيق الله ومنّه إلى ختام هذا السفر الموسوم بـ
"منظومة البنايات في نظم الجنايات"، والذي طفنا فيه بين أحكام الدماء
والحدود، وفصلنا فيه ما استغلق من مسائل القصاص والأروش،
ممتثلين قول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ .
لقد كان القصد من هذا النظم هو تيسير الصعب، وتقريب البعيد،
وجمع شتات المسائل الجنائية في نسقٍ يسهل حفظه واستحضاره للفقهاء

والقاضي، ولرجل الأمن والإدارة على حد سواء. وحرصنا فيه على أن تظل "البنائية" الفقهية متماسكة الأركان، مستمدة قوتها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة المعبرين، مع مراعاة ما تقتضيه مصلحة العصر وحماية المجتمع.

إن ما أوردناه في هذه الصفحات ليس مجرد نصوص تُحفظ، بل هو دستور لحفظ الأنفس والأعراض والأموال، ومنهاج لإقامة العدل الذي هو أساس الملك. وإننا لنرجو أن يكون هذا العمل لبنة صالحة في صرح المكتبة القانونية والفقهية، ومعيناً لكل من يسعى لصيانة الحرمات وإرساء دعائم الأمن.

وإنني إذ أضع القلم في نهاية هذا المشوار، لأعترف بلسان التقصير أن الإحاطة بكل تفريعات الجنايات أمرٌ عسير، فما كان في هذا النظم من صواب وسداد فبفضل من الله وتوفيق، وما اعتراه من خلل أو قصور فمن جبلة البشر ومني، وأستغفر الله من الزلل في القول والعمل. نسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن ينفع به العباد والبلاد، ويجعله حجة لنا لا علينا يوم العرض عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف: